المحور الثاني: مؤسسات النظام الدولي الاقتصادي.

المحاضرة الأولى: صنـــدوق النـــــقد الـــــــدولي FMI.

المحاضرة الثانية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD.

المحاضرة الثالثة: منظـــــمة التجـــــارة العالمية OMC.

محاضرة: صندوق النقد الدولي

إذا كان البنك الدولي هو إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي فإن المؤسسة الأخرى التي لعبت دورا فاق دور البنك الدولي كانت هي صندوق النقد الدولي. يرجع السبب في ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب وهي العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات فضلا عن أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منهمكا في أمور الدول النامية وهي أقل أهمية على المستوى الاستراتيجي. وقد ظل صندوق النقد مؤسسة صغيرة نسبيا إذا قورنت بالبنك، فكان أقرب إلى مؤسسات النخبة التي تتعامل مع عدد محدود نسبيا من الدول (الدول الصناعية) وذلك قبل أن ينجرف مثل البنك الدولي إلى قضايا الدول النامية.

يسعى الصندوق إلى الحفاظ على تدابير تمويلية منتظمة ومستقرة بين الأعضاء بغية تشجيع التجارة الدولية وتوازن مي ا زن المدفوعات، ويمكن تلخيص أهداف الصندوق **بما يلي**- :

1-تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية عن طريق إيجاد هيئة دائمة لمتابعتها.

2- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية، مع ضمان الحفاظ على مستوى مرتفع من العمالة والدخل.

3- ضمان ثبات أسعار الصرف وضرورة تجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، لكون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية في تغيير مكانة الدول الأعضاء.

4- المساعدة على وضع نظام متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية تحقيقا للمصلحة

السياسية والاقتصادية بين الأعضاء.

5- إشاعة الثقة لدى الدول الأعضاء وذلك بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة، وبضمانات كافية، وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إتباع وسائل من شأنها تقوي الرخاء القومي والدولي.[i]

وكان على كل دولة أن تحدد قيمة عملتها بوزن من الذهب وأن تحتفظ بهذا السعر ثابتا إلا إذا قام اختلال جوهري. ففي هذه الحالة يجوز تعديل سعر الصرف بعد موافقة الصندوق. فإذا كان التعديل لأقل من 10 بالمائة فإن الصندوق لا يعارض. أما إذا زاد على ذلك ولم يقل عن 20 بالمائة فيجب على الصندوق أن يبدي رأيه في خلال72 ساعة. وأخيرا إذا زادت نسبة التعديل على 20 بالمائة فيجب أخذ موافقة الصندوق وليس عليه أي قيد زمني لإبداء رأيه.

وتقوم كل دولة عضو بإيداع حصتها في الصندوق وتتكون الحصة في جزء من الذهب يعادل 25 بالمائة من الحصة/أو 10بالمائة من أصولها الرسمية وباقي الحصة يدفع في شكل العملة المحلية للدولة العضو. وبذلك يتكون لدى الصندوق مجمع (Pool) من الذهب ومن عملات الدول المختلفة. و يمكن لأي دولة عضو أن تشتري من الصندوق أي عملة أخرى مقابل عملتها المحلية في حدود 25 بالمائة من حصتها كل سنة. ومع ذلك كانت هناك خشية من أن يؤدي ذلك إلى استنفاد جميع العملات الصعبة.

---

[i] علي حاتم القريشي/ مرجع سابق، ص195.